عدد سكان مخيم الركبان يتراجع بعد حصار روسي

سوريا : مقتل 15 مدنياً في غارات للنظام على إدلب

مسعفون من الخوذ البيضاء ينقلون أحد المصابين في غارة للنظام على إدلب

عناصر من القوات الروسية

دمشق – «وكالات»: قُتل 15 مدنياً، بينهم ثمانية أطفال، السبت، في غارات جوية شنها الطيران السوري على محافظة إدلب، الواقعة بمعظمها تحت سيطرة فصائل جهادية في شمال غرب لسوريا، والتي تتعرض لقصف شبه يومي من النظام وحليفه الروسي منذ ثلاثة أشهر، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ففي مدينة أريحا وحدها، قُتل 11 مدنياً، بينهم سبعة أطفال، في القصف الذي أصاب مبنيين سكنيين، وفق ما أفاد المرصد.

ومنذ نهاية أبريل، تشهد محافظة إدلب ومناطق محاذية لها في محافظة حلب وحماة واللاذقية، تصعيدا في القصف السوري والروسي بشكل شبه يومي.

وقتل في شمال حماة السبت ثلاثة مسعفين، إثر استهداف السيارة التي كانت تقلهم بضربات روسية، فيما قتل طفل عندما شن الطيران السوري غارات على أراض زراعية في إدلب، بحسب المرصد.

ووقعت ماساة في مدينة أريحا تم توثيقها في صورة تصدرت مواقع التواصل الاجتماعي في اليومين الأخيرين، لطفلتين عالقتين بين ركام مبنى استهدفته الغارات، وهما تحاولان إنقاذ شقيقتهما الصغرى من السقوط من طابق مرتفع. وبينما توفيت إحداهن إثر سقوطها، نقلت شقيقتاها إلى المستشفى، حيث تصارعان الموت.

وتسيطر على محافظة إدلب (شمال غرب)، التي يقطنها نحو ثلاثة ملايين نسمة، هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا)، وتنتشر فيها أيضا فصائل اسلامية اخرى اقل نفوذا.

ومنذ ثلاثة أشهر، قتل أكثر من 750 مدنياً بينهم أكثر من 190 طفلا، جراء القصف السوري والروسي، وفق المرصد السوري لحقوق الانسان.

من ناحية أخرى يقول موظفو إغاثة سوريون ودبلوماسيون وسكان إن عدد سكان مخيم الركبان الواقع في منطقة صحراوية تحميها الولايات المتحدة في جنوب شرق سوريا تراجع إلى ربع أكثر من 40 ألف شخص كانوا يعيشون هناك قبل خمسة أشهر بسبب تحركات روسية لوقف الإمدادات.

ويسلط مصير المخيم وسكانه الذين يعيشون قرب قاعدة تديرها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) قرب الحدود الأردنية والعراقية الضوء على صراع روسيا والولايات المتحدة على النفوذ في المنطقة.

ويكشف ايضا نفس استراتيجية سنوات الحصار المرير الذي فرضته موسكو والقوات الحكومية السورية على المعاقل السابقة لقوات المعارضة من أجل إرغام مقاتلي المعارضة على الاستسلام.

ومعظم سكان المخيم فروا من الغارات الجوية الروسية عندما قصفت موسكو بلدات في صحراء حمص الشرقية قبل عدة سنوات ويقول هؤلاء السكان إن تزايد الجوع والفقر نتيجة منع الامدادات الغذائية أجبر معظم الناس على الرحيل.

وقال محمود الحميلي وهو من الشخصيات البارزة في المخيم والذي فر من حمص إن الوضع سيء للغاية كما أن المواد الغذائية غير متوفرة.

وتقول موسكو إن واشنطن توفر ملاذاً آمناً لمقاتلي المعارضة في منطقة فض الاشتباك تلك التي انشاها البنتاغون على مساحة 55 كيلومترا والتي تقع خارج نطاق حدود القوات السورية أو القوات الأخرى.

وفرضت القوات الروسية والسورية حصارا على المنطقة لمنع المهربين والتجار الذين يمرون عبر نقاط التفتيش من خلال تقديم رشى من توصيل المواد الغذائية الأساسية للمخيم.

واقامت روسيا «ممرات إنسانية» تقول إنها تسمح للناس بالعودة إلى ديارهم. ويقول الرجال الذين يعيشون في المخيم إنه في حالة مغادرتهم سيواجهون التجنيد في الجيش أو اسوأ من ذلك.

وقالت مجموعة إيتانا البحثية البارزة المتخصصة في السياسة السورية والتي مقرها عمان وتجمع معلومات من مصادر مدنية وعسكرية إن آلاف النازحين فروا الآن من مخيم الركبان بسبب اليأس مجازفين بتعرضهم للاعتقال من قبل القوات السورية.

وقدرت المجموعة انه حتى 23 يوليو كان يوجد نحو 11 الف شخص بالمخيم مقابل 41 الف شخص في فبراير حسب تقدير للأمم المتحدة. وتريد واشنطن الاحتفاظ بتواجد استراتيجي في منطقة قريبة من خط إمدادات مهم للأسلحة الإيرانية التي تدخل سوريا من العراق.

وتقول مصادر مخابرات إقليمية إن فصائل مدعومة من إيران تتحصن في الأراضي الصحراوية الشاسعة المحيطة بالمنطقة.

وقالت إيتانا إن المخيم يشهد حاليا اسوا أوضاع في تاريخه مع مواصلة القوات الحكومية السورية وحليفتها روسيا تنفيذ خطة الموت جوعا أو الاستسلام لإرغام سكان المخيم على المغادرة.

ويقول السكان إن واشنطن تخلت عنهم ويتهمون ايضا الأردن والأمم المتحدة بعدم بذل ما يكفي لحمايتهم.

وقال مبعوث الولايات المتحدة الخاص لسوريا جيمس جيفري لصحيفة واشنطن بوست في 19 يوليو «إذا قمنا بإطعامهم سيبدو الأمر كما لو اننا سنبقى هناك للابد.

«لا يمكننا الالتزام بوجود طويل الأجل في التنف أو في اي مكان آخر بسوريا». ويقول سكان إن ما يتراوح بين ستة آلاف وسبعة آلاف شخص على الأقل سيبقون لأنهم يواجهون مستقبلا غامضا على يد السلطات السورية إذا عادوا لديارهم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وقال شكري شهاب المسؤول المحلي بالمخيم إنهم سيبقون حتى آخر نفس لأنهم يخشون مما ينتظرهم إذا عادوا إلى «النظام».

ويفضل كثيرون من المتبقين نقلهم إلى آخر جيب لقوات المعارضة في شمال غرب سوريا.

وقال مكتب الامم المتحدة للتنسيق الشؤون الإنسانية إن المواد الغذائية اصبحت بالفعل شحيحة مما ادى إلى ارتفاع الأسعار.

واضاف انه يسعى للحصول على موافقة من دمشق لإرسال مواد إغاثة للسكان الذين ما زالوا في المخيم. وتفادى المكتب توضيح من المسؤول عن تفاقم المعاناة الإنسانية لسكان المخيم.

الرئاسة الفلسطينية تدين الأصوات المشككة بالأشقاء العرب

تظاهرات رفضا للحصار في غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أدانت الرئاسة الفلسطينية باشد العبارات، الأصوات النشاز التي تشكك وتتطاول على الأشقاء العرب الذين وقفوا ويقفون دوما داعمين لقضية العرب الأولى شعب فلسطين ولصموده على أرضه.

وحذرت الرئاسة في بيان لها كل الأصوات المشبوهة من تشويه تضحيات شعبنا الفلسطيني وصورته وصورة أشقائنا الناصعة، متوجهة إلى الأشقاء العرب بالشكر والعرفان والتقدير على مواقفهم التاريخية الصلبة في احتضان شعب وقضية فلسطين.

كما ثمنت الرئاسة الفلسطينية مواقف المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده محمد بن سلمان، في كل ما تتبناه من مواقف وما تقدمه من دعم شامل لفلسطين والقدس الشريف.

من جهة أخرى حذرت جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين يوم أمس السبت من انهيار القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بشكل غير مسبوق بفعل الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ صيف عام 2007.

وقال رئيس الجمعية علي الحايك في تصريح صحفي إن قطاع غزة مقبل على مرحلة حساسة في ظل حالة الانهيار غير المسبوقة في القطاعات الاقتصادية وعدم وجود تدخلات حقيقية للحد من الأزمات المتفاقمة بفعل تواصل الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني.

ووصف الحايك أوضاع غزة بأنها «أكثر سوءا» مع اشتداد أزمة السيولة النقدية وانعدام القدرة الشرائية للسكان واقترابها من الصفر لاسيما مع قدوم عيد الأضحى المبارك وموسم الدراسة في المدارس والجامعات.

وتوقع أن يكون هناك خسائر مالية للتجار ورجال الأعمال في حال برزت أزمات اجتماعية جديدة وبغياب التدخلات الدولية لوقف الأزمات الاقتصادية الطاحنة التي يمر بها اقتصاد غزة «المنهك».

وحول السلع الأساسية أكد أن الشركات ورؤوس الأموال لن يتمكنوا من إستيرادها بسبب نقص السيولة النقدية فضلا عن زيادة عدد «الشيكات والكمبيالات المرتجعة» لعدم قدرتهم على الوفاء بها في المواعيد المحددة.

وناشد الحايك المؤسسات والمنظمات الدولية الضغط الفعلي على الاحتلال الإسرائيلي لإنهاء الحصار وفتح كافة المعابر التجارية وإدخال مختلف احتياجات القطاع من السلع والبضائع وفي مقدمتها مواد البناء دون قيد أو شرط لإنقاذ القطاع من حالة «الموت السريري» التي يعاني منها.

كما دعا المؤسسات الدولية والرسمية لتغيير سياسات التعامل مع القطاع الخاص ومطالبه المشروعة ولاسيما على صعيد حقوق الشركات ومستحقاتها المالية وتعويضها عن خسائرها التي تكبدها على مدار سنوات الحروب والحصار الإسرائيلي على غزة.

وفرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حصارا برياً وبحرياً على قطاع غزة منذ سيطرة حركة «حماس» على القطاع في يونيو 2007 ولا تزال تتحكم بكمية الصادرات والواردات الفلسطينية وتمنع عشرات الأنواع من السلع من الدخول الى الأسواق بسبب تحكمها بفتح واغلاق المعبر التجاري الوحيد «كرم أبو سالم» جنوب القطاع.

حميدتي يبدأ أول زيارة لمصر ويلتقي السيسي

السودان : المعارضة ترفض تحقيق لجنة «فض الاعتصام»

نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني الفريق أول محمد حمدان حميدتي

الخرطوم – «وكالات»: أكد دبلوماسي سوداني أن نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني الفريق أول محمد حمدان حميدتي، سيصل إلى القاهرة في أول زيارة رسمية يلتقي خلالها مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وعددومن المسؤولين الآخرين لبحث مستجدات الأوضاع في السودان.

وقال الدبلوماسي السوداني إن زيارة حميدتي لمصر تاتي بعد يوم من زيارة مدينة جوبا في جنوب السودان، حيث عقد مباحثات مع الرئيس سلفا كير ميارديت لبحث عدد من القضايا التي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والأوضاع الجارية في السودان والعمل على تعزيز الأوضاع في الإقليم.

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي استقبل رئيس المجلس الانتقالي عبد الفتاح البرهان لأول مرة عقب إزاحة الرئيس السوداني السابق عمر البشير بعد مظاهرات شعبية ضده.

من ناحية أخرى رفضت قوى الحرية والتغيير المعارضة في السودان نتائج التحقيق الرسمي لفض اعتصام بالعنف أمام مقر الجيش في الثالث من يونيو الماضي، وقتل فيه 130 شخصا، وفقا لنشطاء، بينما ذكرت بيانات، اليوم السبت، انهم 87 شخصا فقط.

واعتبرت قوى «الحرية والتغيير» في بيان، النتائج التي أعلنتها اللجنة التي شكلتها النيابة العامة السودانية، أنها «محاولة لإخفاء الحقيقة ودفنها تحت الرماد».

وأعلنت النيابة السودانية، السبت، عن اتخاذ اجراءات قانونية ضد تسعة ضباط كبار جراء تورطهم في «جرائم ضد الانسانية»، لدورهم في فض اعتصام المعارضة أمام مقر القيادة العامة للجيش بالخرطوم في الثالث من يونيو الماضي، مما أسفر عن مقتل عشرات المتظاهرين.

وقال رئيس لجنة التحقيق في فض الاعتصام بالسودان فتح الرحمن سعيد، خلال مؤتمر صحفي إن «87 شخصا على الأقل قتلوا وأصيب 168 آخرون في فض الاعتصام الذي يؤكد المعارضون، أنه وقع على أيدي قوات الدعم السريع».

ونفى رئيس اللجنة تسجيل حالات عنف جنسي، وهو ما رفضته قوى «الحرية والتغيير» بشدة، لأنه يتعارض مع تقارير عدة منظمات وشهادات، تفيد بتعرض سيدات ورجال للاستغلال.

واقتحمت عناصر من الجيش والشرطة في الثالث من يونيو المنطقة، وأطلقت النار على المحتشدين هناك وفضت الاعتصام، وفقا لرواية نشطاء.

وأوضح سعيد، السبت، أن التحقيقات حددت هوية جنرال لم تسمه، مشيرا إلى أنه أمر قوات مكافحة الشغب بفتح النار على المتظاهرين.

وأضاف أن لجنة التحقيق استمعت في الأسابيع الماضية إلى 59 شهادة لوكلاء نيابة واطباء ومدنيين وعناصر من قوات الأمن.

ومن جهته، نفى المجلس العسكري، الذي يدير السودان منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في 11 أبريل الماضي، مسئوليته عن فض الاعتصام، وأشار إلى تسلل عناصر عنيفة ومسلحة بين المتظاهرين.

من جهة أخرى اتفق مسؤولون من السودان وجنوب السودان، في ساعة متأخرة السبت، مع زعيم اتحاد فصائل مسلحة تنشط على طول الحدود المشتركة بين البلدين على تمديد وقف لإطلاق النار والسماح بدخول مساعدات إنسانية إلى بعض المناطق المتضررة بالصراع في السودان.

ويقول السودان إن «دولة جنوب السودان المجاورة تؤوي مالك عقار وهو أحد المتمردين السودانيين».

وتفصل حدود طويلة مضطربة بين البلدين ولكل من الدولتين تاريخ في دعم جماعات مسلحة على أراضي الأخرى منذ استقلال جنوب السودان الغني بالنفط عام 2011.

ووقع السودان وعقار اتفاقا لوقف إطلاق النار في 17 أبريل يشمل منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بعد أسبوع من الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير في أعقاب 30 عاما قضاها في السلطة.

وكان من المقرر أن ينتهي العمل بالاتفاق في نهاية يوليو.

وستستمر محادثات السلام حيث من المتوقع أن تصل فصائل متمردة من إقليم دارفور السوداني إلى جوبا، قادمة من أديس أبابا.